المظاهر الاقتصادية للتواصل بين المسلمين والأوروبيين من خلال التنظيمات الإدارية لميناء الإسكندرية

الباحثة/ نورة خميس عبد العزيز الدوسري

محاضر بقسم التاريخ

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام

يمثل البحر المتوسط حلقة وصل بين جنوب أوربا والشمال الإفريقي، عبر عنه المؤرخ بردويل، قائلا بأنه: شبكة من التواصل نتج عنها الكثير من التقارب والتمازج والتبادل بين الحضارات. وأضاف أيضا أن حركة السفن التجارية بما فيها من سلع وبضائع وغيرها تجعل من البحر المتوسط وحدة متكاملة بقدر ما بها من اختلافات محلية فيها من التجانس، وهو ما يسمح بشتى أنواع التواصل الذي يدور على ضفاف هذا البحر(١). ونضيف هنا أن التنظيمات الإدارية في الموانئ التجارية والتي تعمل من أجل راحة القادمين إلى الميناء والمغادرين منه على اختلاف أسباب مجيئهم، كانت عاملا من العوامل المهمة في تقريب هذا التواصل؛ إذ أنهم المحك الأول الذي يختلطون فيه مع التجار أو الرحالة ونحوهم.

يعتبر الاقتصاد الوظيفة الركيزة الأولى التي يعتمد عليها ميناء الإسكندرية، لكن ما هو الدور الاقتصادي الذي تضطلع به تلك التنظيمات المينائية؟ وما مدى أهمية دورها في تيسير سبل التواصل بين الدولة المملوكية والدول والجمهوريات الأوربية؟ وهل واجهت صعوبات أو مشكلات أعاقت عملها؟ وما دور السلطة المملوكية في تذليل كافة السبل خدمةً للتجار القادمين إليها؟.

اكتسبت دولة المماليك الشهرة الاقتصادية بين دول حوض البحر المتوسط، فقد حاولت تذليل السبل للتجار المسلمين والأوروبيين، وساعدها على ذلك التنظيم الإداري والاقتصادي المتبع بجميع مرافق الدولة، وتحديد كافة الإجراءات والضوابط سواء من

(١) فرنان بردويل: المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة: مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي، بيروت، (١٤١٣هـ -١٩٩٣م)، ص٦٩.

ناحية سير إجراءات الديوان[١] أو غيره من التنظيمات المينائية الأخرى مثل القناصل[٢] والتراجمة[٣] والدلالين والسماسرة[١] والفنادق والخانات والوكالات والقياسر[٢] ونحو ذلك.

---

(١) ترجع أصل كلمة الديوان (Douane–Custom) إلى اللغة الفارسية حسب ما أشارت بعض المصادر، حين رأى كسرى _ملك الفرس_ الكُتّاب وهم يعملون، فقال لهم: ديوانه أي مجانين بلغة الفرس، ومن ثم حذفت الهاء للتخفيف فأصبحت (ديوان). وقيل أيضا إن (ديوان) اسم للشياطين تشبيها للكُتّاب لسرعة نفوذهم وحنكتهم في أداء عملهم. واستخدمه فيما بعد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لتدوين جميع ما يرد في أمور الجند والخراج. بذلك نرى كيف تطور مفهوم الديوان، فلئن كانت تعني الدفتر الذي تسجل فيه الشؤون الإدارية عند الفرس، ففي الحضارة الإسلامية أصبحت تدل على المؤسسة الإدارية التي تعنى بجميع شؤون الدولة، حيث يعرف الماوردي الديوان بأنّه: "موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة، من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال ". الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، جمع أحاديثه وعلق عليه: خالد عبد اللطيف العلمي، دار الكتاب العربي، (١٤١٥هـ –١٩٩٤م)، ص ٣٣٧؛ انظر أيضا: ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج٢، نهضة مصر، الجيزة، (٢٠٠٦م)، ص ٦٤٤.

(٢) يرجع أصل لفظ القنصل Consul إلى العهد الروماني، وكان يطلق على صاحب أعلى منصب سياسي في الجمهورية الرومانية، ويعود أول ظهور له في الشرق الأدنى أثناء فترة تأسيس الإمارات الصليبية في الشام، حيث طبقوا ما اعتادوا عليه بالنظام الإقطاعي، فكلما حصلت المدن الإيطالية على امتيازات بالحصول على أحياء تجارية كانت تعين مسؤولا لإدارته يعرف بـ الفيكونت Viscomte، وسرعان ما تبدل هذا اللقب إلى قنصل Consul. أضف إلى ذلك أن المسلمين عرفوا نظام القناصل التجاريين من الصين منذ انتشار الإسلام وازدياد حركة النشاط التجاري بين الشرق آسيا وغربها، عندما عين امبراطور الصين في كانفو ما يعرف بالقنصل وموظفين آخرين تابعين له لرعاية الشؤون التجارية والمدنية والدينية للجالية الإسلامية. انظر: ابن خرداذبة: المسالك والممالك، مطبعة بريل، مدينة ليدن، (١٩٨٩م)، ص ٦٩–٧٠؛ حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٩٩م)، ص١٧٧؛ رشيد باقة: العلاقات التجارية بين فلورنسا والمماليك، رسالة جامعية – ماجستير، جامعة القاهرة – كلية الآداب، القاهرة، (١٩٨٩)، ص ١٥٠؛ نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، ص ٣٢٤.

(٣) يعتبر الترجمان من الوظائف المهمة في العصر المملوكي؛ نظرا للأعداد المتزايدة من الأوروبيين وغيرهم ممن لا يتقن العربية سواء كانوا تجار أو حجاج إلى بيت المقدس. فالتاجر لابد وأن يستعين بتراجمة لتسهيل قيامه بنشاطاته داخل الميناء. ولكن يجب علينا أن نفرق بين (المترجم –Traducteur/Translator) وهو من يقوم بعملية الترجمة كتابةً أي عمله ينحصر بترجمة الكلمة المكتوبة و (التُّرجُمان أو التَرجمان –Drogman) وتعني: مفسر للسان، وهو المترجم الفوري أي يقوم بترجمة الكلمة المنطوقة في نفس اللحظة. انظر: ابن منظور:=

خضعت جميع السفن القادمة إلى ميناء الإسكندرية إلى نظام تفتيش دقيق يمر بعدة مراحل: المرحلة الأولى وهي ما قبل دخول الميناء: حيث تقف السفينة بعيدا عن الشاطئ لإجراءات أمنية، ثم ترسل قوارب صغيرة عليها موظفون من الديوان يعملوا على معرفة جنسية السفينة وإحصاء عدد المسافرين وكتابة أسمائهم وإحصاء بنوعية

=لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤١٦هـ -١٩٩٦م)، ج٢، ص ٢٦؛ انظر أيضا: الموقع الالكتروني.

A Genetic Counseling Cultural Competence Toolkit/Contracting/ Translator vs. Interpreter vs. Cultural Broker/ Saturday/٢٥-١١-٢٠١٢/٨:٤٣ p.m. / http://www.geneticcounselingtoolkit.com/genetic_counseling_cases.htm.

(١)**الدلال:** الذي يجمع البَيَّعَين والاسم الدَّلالة وهي ما جعلته للدليل أو الدلال، وقال ابن دريد: الدَّلالة بالفتح حرفة الدَّلاّل. و**السمسار:** سَمْسَرَ فلان: توسط بين البائع والمشتري لتسهيل الصفقة، وسمسار الأرض: العالم بها. وهناك من فرّق بين الدلال والسمسار فكلاهما يعلنان عن البضاعة ثم يحضرا المشتري للتاجر إلا أن السمسار يزيد عن الأول بأنه يساوم ويزايد على قيمة البضاعة، ويغلب الظن للباحثة أنهما اسمان لوظيفة واحدة إذ أن بعض المصادر تطلق عليهم بالمنادين، وكأن مهمتهم الأساسية تدور حول رفع أصواتهم في عرض البضائع والإعلان عنها. ابن منظور: لسان العرب، ج٣، ص٣٩٤؛ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج١، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ص ٤٦٥؛ ابن جبير: الرحلة، دار صادر، بيروت، (١٩٧٩م)، ص ٢٥٢؛ الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م)، ص ٦٤؛ حسن الباشا: موسوعة العمارة والآثار والفنون، مكتبة الدار العربية للكتاب، بيروت، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ج٢، ص ٥١٥؛ علي السيد محمود: العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبين، عين للنشر والتوزيع، القاهرة، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص ٨٧.

(٢) تتشابه إلى حد ما وظائف كل من الفندق والخانات والوكالات والقياسر، تذكر المصادر التاريخية ما يؤيد ذلك فيشير المؤرخ المقريزي بأنها تؤدي جميعها نفس الغرض، فحين يتحدث عن الوكالة مثلا نجده يقول: "هذه الوكالة في معنى الفندق والخانات"، حتى إن تصميم المبنى يشابه إلى حد كبير الفندق ويقوم بمهمة البيع والشراء، والإقامة المؤقتة من وجود فناء في المنتصف وحوله الغرف أو المخازن، وتعلوها الرباع ودكاكين وما إلى ذلك. كما أشار ابن بطوطة إلى هذا الموضوع فيذكر" وبكل منزل بها فندق، وهم يسمونه الخان، ينزله المسافرون بدوابهم، وخارج كل خان ساقية لسبيل وحانوت يشتري منه المسافر ما يحتاج له ولدابته"، وحين وصف قيسارية الموصل مثلا نجده يقول: " لها أبواب حديد ويدور بها دكاكين وبيوت بعضها فوق بعض متقنة البناء". نتبين من ذلك أن مؤرخي العصور الوسطى لم يفرقوا بينهم، من ناحية الوظيفة والعمران ونحو ذلك. المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ج٣، ص ١٥١؛ ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: الشيخ محمد عبد المنعم العريان، مراجعة: مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، (١٤٠٧ه/١٩٨٧م)، ج١، ص١٤٨.

البضائع التي تحملها السفينة بعدها ترسل جميع بياناتهم إلى والي الإسكندرية والذي بدوره يرسلها إلى السلطان في القاهرة بواسطة الحمام الزاجل(١).

أما المرحلة الثانية وهي لحظة دخولهم الميناء: حسب رواية بعض الرحالة مثل غيستيل وفريسكوبالدي إذ يشيروا أنه بعد وصول التصريح بدخول السفينة للميناء من قبل السلطان ترفع عنها أشرعتها ودفتها وتحفظ لدى السلطات المحلية لحين التحقق من بياناتها ودفع ما عليها من الرسوم الجمركية. ومن ثم يحاط مدخل الميناء بالسلاسل ليلا حتى تمنع السفن من التسلل ليلا خارج الميناء دون دفع الرسوم الجمركية. وبعد ذلك يسمح لأفراد السفينة بالنزول للميناء بعد أن يأذن لهم والي الإسكندرية. ثم يقوم الحمالون بنقل البضائع وأمتعة المسافرين إلى رصيف الميناء عبر المراكب الصغيرة، ومنه إلى مقر الديوان عبر البغال والحمير والجمال(٢).

وتأتي المرحلة الثالثة بعد دخول أفراد السفينة وبضائعهم إلى الديوان فبعد ذلك يقوم موظفو الديوان بإحصاء البضائع مرة أخرى وتحديد حمولتها ونوعها وتفتيشها بدقة. كما يتم التأكد من عدد المسافرين وأسمائهم وتفتيش أمتعتهم ورصد الأموال التي بحوزتهم. ومن ثم تبدأ جباية الرسوم المقررة عليهم، وهي: جزية الرأس دوكتان(*) لكل

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج ٥، تحقيق: نبيل خالد الخطيب وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ج١٤، ص ٤٣٧؛ المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٢١١-٢٣١؛ نعيم زكي: طرق التجارة الدولية، ص ٣١٣، ٣١٤؛ سماح السلاوي: الأوضاع الحضارية في مصر والشام في العصر المملوكي من خلال كتابات الرحالة الأوروبيين (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة جامعية – دكتوراة، عام (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، جامعة عين شمس – كلية البنات للعلوم والآداب العربية، عين شمس، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ١٢٥-١٢٦؛

Joos van Ghistele: Voyage en Egypte de Joos van Ghistele, ١٤٨٢-١٤٨٣, Institut francais d'archéologie Orientale du Caire, [Le Caire] ., (١٩٦٧), p ١٢٢.

(٢) Ghistele, J., voyage en Egypt, p ١٢٢

ليوناردو فريسكو بالدي وسيمونه سيغولي: رحلة إلى الأراضي المقدسة، ترجمة: شيرين إيبش، دار الكتب الوطنية في هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، (١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص ٧٠؛ سونيا. ي. هاو: في طلب التوابل، ترجمة: محمد عزيز رفعت، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، ص ١٤٢؛ سماح السلاوي: الأوضاع الحضارية في مصر والشام، ص ١٢٦-١٢٧.

(*) الدوكا عملة بندقية ذهبية ضربت ما بين القرنين ١٣/١٤م. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٥، ص٣٨٢؛ الموقع الالكتروني متحف الآثار بمكتبة الإسكندرية http://antiquities.bibalex.org/ .

فرد وخمسة إذا كان من الحجاج، ورسم دخول يساوي ٢% تحسب من قيمة السلع التي بحوزتهم، ويُدفع ١٠% للديوان تحسب من قيمة البضائع من التجار الأجانب. كما توجد بعض الضرائب الأخرى مثل العرصة وهي نوع من أنواع الضرائب تفرض على المراكب نظير الخدمات المقدمة لهم من قبل المشرف وكاتب الخمس والجهبذ[١] والمحاسب، وضريبة القوف وهي ضريبة تمثل الخمس المفروض على بضائع الروم. وإذا تمت جميع تلك الإجراءات السابقة سُمح لهم بدخول المدينة للمبيت في فنادقهم وفرز سلعهم[٢].

وأخيرا المرحلة الرابعة وهي إجراءات خروج السفينة من الميناء: حيث يشير بريدنباخ أنه يتم فحص وتفتيش الأمتعة والبضائع التي اشتراها المسافرون، والتأكد من السلع التي ينقلها العتالون من الفندق إلى الديوان على ظهر الجمال. وأن التفتيش يتم مرتين مرة عند باب الفندق وأخرى قبل شحنها في المراكب الصغيرة التي ستوصلها إلى السفن الكبيرة والتي تنتظر بعيدا عن الشاطئ؛ لعمق غاطسها، ثم تستعيد دفتها وشراعها وتحصل على الإذن بالرحيل[٣].

كما أولت السلطة المملوكية اهتماما بالغا بميناء الإسكندرية على اعتبار أنه المنفذ الرئيس لدخول التجار والحجاج والرحالة وغيرهم، حيث تكررت زياراتهم للإسكندرية للاطلاع على أحوالها والعمل على تحسين أوضاعها، وكثيرا ما يصلهم

---

(١) هو كاتب برسم استخراج المال وقبضه وكتب الوصولات به ويطالب بما يقبضه ويخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له. ابن مماتي: قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، القاهرة، (١٩٤٣م)، ص٣٠٤.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ٤٦٤؛ عزيز عطية: الحروب الصليبية، وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب، ترجمة: فيليب صابر سيف، دار الثقافة، ص ١٨٢؛ هايد. ف: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ج٣، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٩٤م)، ج٣، ص ٣٠٢؛ سماح السلاوي: الأوضاع الحضارية في مصر والشام، ص ١٢٦؛ عفاف سيد صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب– علاقة البندقية بمصر والشام في الفترة من ١١٠٠–١٤٠٠م، دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٨٣م)، ص ١٥٤؛

Ghistele, J., voyage en Egypt, p ١٢٢.

(٣) Bernhard von Breydenbach, F Larrivaz: Les saintes pérégrinations de Bernard de Breydenbach (١٤٨٣), Imprimerie nationale, le Caire, ١٩٠٤, pp. ٦٧–٧٣;

سماح السلاوي: الأوضاع الحضارية، ص ١٢٨

شكاوى من التجار المقيمين بها إما من تعسف واليها بسبب إثقالهم بالضرائب أو لظلم وقع عليهم، مثلما حصل عندما زار السلطان الظاهر بيبرس الإسكندرية عام ٦٧٣هـ/١٢٧٤م فوصلته شكوى ضد واليها شمس الدين بن باخل، فأمر السلطان بضربه وتغريمه خمسين ألف دينار وهدم له بستانا كبيرا. وكذلك عندما زار الإسكندرية السلطان الناصر فرج عام ٨١٤هـ/١٤١١م، حينها اشتكى المغاربة من زيادة نسبة المكس عليهم بما يعادل ثلث أموالهم مقارنة بالأفرنج الذين كان يؤخذ عليهم العشر، فأمر ألا يؤخذ من المغاربة إلا العشر، والأمثلة في ذلك كثيرة نستشف منها عناية سلاطين المماليك بميناء هام مثل الإسكندرية(١).

قدم سلاطين المماليك الكثير من التسهيلات والامتيازات للجاليات التجارية؛ بهدف دعم الاقتصاد المملوكي، والمحافظة على الأمن والاستقرار وتوسيع نطاق التجارة وتنظيم علاقتها مع الدول الأخرى المجاورة. من ذلك نرى أن السلطان المعز أيبك منح البنادقة عدة امتيازات عام ٦٥٢هـ/١٢٥٤م أهمها إعفائهم من رسوم السمسرة والترجمة، وتم إعفاؤهم من ضريبة العرصة والقوف دون غيرهم من الجاليات الأخرى(٢).

كما منح السلطان المنصور قلاوون تجار بيزا الكثير من الامتيازات مثل إعفاء القنصل الخاص بهم من رسوم دخوله وخروجه كل عام تقدر بألف بيزنت وأن يكون مشمولا برعاية السلطان، إضافة إلى المخازن التي وفرها لهم بالقرب من الديوان إلى جانب الفندق(٣).

وتبعه في سياسته تلك ابنه السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي عقد معاهدة تجارية مع البنادقة عام ٧٠٢هـ/١٣٠٢م سمح لهم فيها بالبيع والشراء داخل الديوان مع دفع رسوم بسيطة، وأن يُمكنهم من بيع بضائعهم فوق ظهر سفينتهم إلى جانب

(١) ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، تحقيق: أحمد حطيط، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٠٥؛ ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة، (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، ج٢، ص ٤٨٧؛ آمال رمضان: الحياة العلمية في الاسكندرية في العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة جامعية –ماجستير، جامعة أم القرى – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، (١٤٢٢هـ)، ص ٤٩.

(٢) عفاف سيد صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٥٤.

(٣) علي السيد محمود: العلاقات الاقتصادية، ص ٨٠-٨١.

الفنادق الخاصة بهم، ومنحهم حق التعويض عن حمولة مراكبهم في حالة غرقها أو تلفها، وفي حالة وفاة أحدهم ينتقل جميع حاجياته الخاصة إلى ورثته أو يتحفظ عليها السلطان إلى حين ظهور الورثة أو تسليمها للقنصل، كذلك أعطاهم حق الحماية من القرصنة وقطاع الطرق. وشملت الامتيازات أيضا اعفائهم من رسوم الجبن والخمر للاستعمال الشخصي، وأعفى تجارهم من دفع رسوم على البضائع التي لم يتم بيعها(١).

وفي عهد السلطان المؤيد شيخ تقدم البنادقة بطلب منحهم ذات الامتيازات التجارية التي تكفل لهم حرية التجارة سنة ١٤١٥م/٨١٨هـ، وعلى ما يبدوا أن السلطان لم يوافق بسهولة على على طلباتهم إذ يذكر في بداية خطابه إلى الدوق البندقي "توماز موتشينجو" أنه بعد إلحاح من سفيرا الدوق "لورنز كابيللو" و"سانتو فنييرو" وافق على السماح لهم بالتردد بحرية وأمان داخل أراضي السلطان. ثم أرسل السلطان المؤيد شيخ إلى جميع ولاته في مصر والشام يبلغهم بكافة الامتيازات التي حظوا بها البنادقة وأهمها أن لا يجبروا على دفع أي رسوم جمركية إضافيه على غير المتعارف عليه، ولا يخرجوا بضائعم من مخازان الديوان دون موافقة أصحابهم، وفي حالة وفاة أحدهم تسلم ممتلكاته إلى القنصل، وأن يدفع للقنصل البندقي في الشام مكافئة عن عمله كما هو متبع مع قنصلهم في الإسكندرية(٢).

ومن الملاحظ أن البندقية واحدة من أهم المدن البحرية التجارية التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية وثيقة مع المماليك، حيث كانت تقوم بعمليات التصدير والاستيراد من

(١) سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٧٦م)، ص ٢٨٧؛ محمد جمال الدين سرور: دولة بني قلاوون في مصر الحالة السياسية والاقتصادية في عهده بوجه خاص، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٨٣م)، ص ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٥؛ محمد حمزة الحداد: السلطان المنصور قلاوون (تاريخ-أحوال مصر في عهده-منشآته المعمارية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، (١٩٩٨)، ص ٦٩؛ عفاف سيد صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، ص ص ١٣٧-١٥٣.

(٢) ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣، ص ٧٥؛ ناجلا محمد عبدالنبي: مصر والبندقية، العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك، عين للدراسات والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٦٦؛

FIERENS, A: G. Golubovich, O. F. M. Bibliotheca bio-bibliographica della Terra Santa è dell'Oriente francescano. T. II, Revue d'histoire ecclésiastique, Volume: ١٧, Issue: ١, (١٩٢١).p. ١٩٩-٢٠٠..

خلال ميناء الإسكندرية. استفادت منها في كثير من الأحيان الدولة المملوكية في تطويعها لخدمتها مقابل بعض التسهيلات التي تقدمها لتجار البندقية(١).

من أهم العوامل المساعدة في ذلك المصالح الاقتصادية المشتركة بين دولة المماليك والبندقية؛ فقد كان الشرق الإسلامي بحاجة إلى بعض المنتجات الأوربية كالأخشاب والمعادن والنحاس والحديد والتي غالبا ما كانت تستخدم في صناعة السفن وإمدادات الجيش المملوكي. في الوقت الذي كانت أوربا فيه بحاجه إلى منتجات الشرق أهمها كالتوابل والبهارات لحفظ المأكولات سليمة ولصناعة الأدوية والعقاقير، والسكر والعطور والبخور والعاج والأحجار الكريمة، والخامات الأولية لصناعة النسيج كالقطن(٢).

أيضا تمكنت فلورنسا من جذب انتباه سلاطين المماليك إليها، من ذلك نجد السلطان الأشرف برسباي أعطى تجار فلورنسا العديد من الامتيازات في معاهدة سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م، حيث أمر بحماية تجارهم وتوفير سبل الراحة لهم، ومنع من التعرض لهم أو لقنصلهم أو ممتلكاتهم الخاصة، ولا يطالبون بدفع ضرائب إضافية إلى ما اعتادوا عليه. وسمح لهم بالإقامة في فندق خاص بهم في الإسكندرية، وأن يكون لهم الحق في استعمال نقودهم الذهبية أثناء عقد الصفقات التجارية، وإمكانية لجوء سفنهم إلى الموانئ المملوكية في حالة رغبتهم بالاحتماء من العواصف أو لغرض إصلاحها، وعدم إجبار سفنهم على تفريغ كافة حمولاتها ما لم تكن واردة إلى ميناء بعينه(٣).

كما عقدت مملكة الأراغون مع المماليك معاهدات اقتصادية لتضمن لها مكانة تجارية قائمة بذاتها في الإسكندرية(٤)، حيث بدأت اتصالاتها مع المماليك في القرن

---

(١) شارل ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية، ترجمة: أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر، القاهرة، ١٩٤٨، ص٥٩.

(٢) هايد: تاريخ التجارة، ج٣، ص ٣١٧؛ ناجلا محمد عبد النبي: مصر والبندقية، ص ١٣٠، ١٦٩.

(٣) Amari. M, I diplomi arabi Del R. archivio florentino, Firenze, (١٨٦٣), XLV, pp. ٣٦٣- ٣٦٩ ; J. wansbrough : Venice and Florence in the mamluk Commercial Privileges", Bulletin of the school of Oriental and African Studies, University of London, Vol. ٢٨, No. ٣, (١٩٦٥), p. ٥٠٤;

رشيد باقة: العلاقات التجارية، ص ١٢٤–١٢٥؛ محمد الزامل: الأوضاع الاقتصادية في مصر أواخر عصر سلاطين المماليك، رسالة جامعية، جامعة القاهرة–كلية الآداب، القاهرة، (٢٠٠٧هـ)، ص١٢٥–١٢٦.

(٤) **مملكة الأراغون:** استمر فترة حكم الأراغون قرابة نصف قرن من الزمان (١٠٣٥–١٥١٦م)، وكانت ضمن الممالك الأسبانية إلى جانب مملكة قشتالة وملكة اشتورياس وليون. للمزيد انظر: ابن عبد الظاهر:=

٧هـ/ ١٣م، منذ عهد ملك الأراغون خايم الأول Jayme I (١٢١٣-١٢٧٦م)، حين أرسل إلى السلطان الظاهر بيبرس عام ١٢٦٨م/٦٦٧هـ، بشأن التجار المصريين الذين وقعوا أسرى بيد قراصنة الكتيلان، يحاول فيها الاستجابة لطلبات السلطان من فك أسراهم وإعادة أموالهم، بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، وفتح طريق تجاري للأراغون إلى الشرق عبر مصر، حتى أنه اهتم بتعيين قنصل خاص في الإسكندرية لرعاياه الكتالونيين حوالي عام ١٢٧٢م/٦٧١هـ. ونذكر أيضا معاهدة تحالف بين ملك الأراغون البرشلوني ألفونس الثالث Alfonso III وأخيه صاحب صقليةJame II [١] مع السلطان المنصور قلاوون عام ١٢٨٩م/٦٨٨هـ، ورد فيها تأمين رعاياه من تجار وحتى الشواني والمراكب والسفن وما يحملونه معهم من البضائع والأسلحة والعدد والأمتعة وغيرها قل أو كثر. آمنين أيضا على حياتهم ونسائهم وأولادهم في ثغر الإسكندرية وغيرها من البلدان الإسلامية التابعة لدولة المماليك. مع مراعاة عدم رفع قيمة الضرائب أو المكوس على التجار، وتبقى كما يعمل بها في الديوان. بمقابل نفس الشروط للرعايا المسلمين في البلاد الفرنجية الأوربية[٢].

ترجع أهمية هذه المعاهدة إلى الخلفية السياسية لها، إذ كانت البابوية حرمت التجارة مع المماليك عام ١٢٧٤م/ ٦٧٣هـ، والملاحظ أن التحريم من قبل البابا كان

=الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر: عبد العزيز الخويطر، الرياض، (١٩٦١م)، ص ٣٣٧؛ محمد محمود النشار: علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك٦٥٨-٧٤١هـ/١٢٦٠-١٣٤١م، عين للدراسات والنشر، القاهرة، (١٩٩٧م)، ص٨٧، ١٩٦.

(١) **ألفونس الثالث Alfonso III**: ملك الأراغون من أسرة برشلونة تولى الحكم عام ١٢٨٥إلى ١٢٩١م، أما أخيه صاحب صقلية فهو **خايم الثاني Jame II** كان ملك لصقلية من عام ١٢٨٥ إلى ١٢٩٦م، وملكًا لأراغون من عام ١٢٩١ إلى ١٣٢٧م. محمد محمود النشار: علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، ص٨٧.

(٢) Alarcon y Santon. Y. Ramqn Garcia: Los Documentos Arabes Diplomatic is Del Archivo De La Corona De Aragon, Imprenta de Estanislao Maestrl, Madrid, (١٩٤٠), Document No. ١٤٥, p ٣٣٥-٣٣٦;

ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور (قلاوون)، تحقيق: مراد كامل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، (١٩٦١م)، ص ١٥٦-١٦٤؛ الطاهر أحمد مكي: "معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر بين سلطان مصر وملك أرغون"، المجلة، مصر، ع ٤٩، رجب/ يناير-سبتمبر (١٣٨٠ه/ ١٩٦٠-١٩٦١م)، ص ٥٥.

محددا حول بعض السلع، وعلى هذا الأساس اعتمد ملك الأراغون خايم الأولJaymeI (١٢١٣-١٢٧٦م)، بتوجيه قضاة برشلونة للوصايا بتنفيذ توجيهات البابوية وتحريم فقط السلع المحددة في الخطاب، ومع ذلك لم تكن توجيهاته تلك إلا إرضاءًا شكليا للبابا، إذ أراد حاكم الأراغون إرضاء البابا في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى دعم دولته تجاريا مع مصر، يتضح لنا ذلك أن التجارة استمرت بين الطرفين لكافة السلع. وما يوضح لنا أكثر عن حقيقة العلاقات بينهما قبل خطاب التحريم هو مراسلة خايم الأول للسلطان بيبرس عام ١٢٦٨م/٦٦٧هـ بشأن التجار المصريين الذين وقعوا أسرى بيد قراصنة الكتيلان –كما ذكرنا ذلك سابقا–.

واستمرت تلك العلاقات الودية لمن جاء بعده من ملوك الأراغون، خاصة التحالف مع السلطان قلاوون ضد البابوية عام١٢٨٩م/ ٦٨٩هـ، لذا بدت تلك المعاهدة وكأنه لا يوقف الأراغون أمام مصالحها الخاصة حتى وإن كانت البابوية نفسها. مثلما كانت سياسة البنادقة مع المماليك أثناء الحروب الصليبية "لنكن أولا تُجّار، ثم لنكون مسيحيين"(١). فقد كانت سياسة بعض الدول والجمهوريات الأوربية التغافل عن الجانب الديني سعيا لتحقيق أرباحا طائلة من خلال التجارة مع الشرق الإسلامي. وهذا إن دل فإنما يدل على السبب الحقيقي الكامن وراء الحروب الصليبية فلم يكن السبب الديني أهم الأسباب التي أدت إليها بل كانت الأطماع الاقتصادية وراء ذلك.

على أية حال وما يهمنا في الأمر أن تلك المعاهدة تضمنت الكثير من البنود التجارية ذات الأهمية من الجانب الأراغوني والمملوكي على السواء، توضح لنا ضرورة التقيد بالضوابط والقوانين التي اعتادها التجار دون أن يرفعوا من أسعار الضرائب عليهم.

ومن المعاهدات التجارية بين ملك الأراغون ألفونسو الخامس والسلطان المملوكي برسباي عام ١٤٢٩م/٨٣٣هـ، احتوت على العديد من الامتيازات التي تكفل

(١) ابن حبيب: تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، (١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ج١، ١٣٧؛ جوزيف نسيم يوسف: تاريخ الدولة البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (٢٠٠٥م)، ص ٢٥٤؛

Robert Finlay : Venice Besieged - Politics and Diplomacy in the Italian Wars, ١٤٩٤-١٥٣٤, Ashgate Variorum, (٢٠٠٨), p. ٦٨.

لجالية الأراغون في الإسكندرية سبل الراحة طوال فترة إقامتهم في الميناء. من ذلك أن يحسن موظفي الديوان معاملة التجار الأراغونيين، ولا يلزموهم على تفريغ البضائع إلا برضى التجار أنفسهم، وأن يقدموا لهم المعونة في حال احتاجوها، ولا يفرضوا عليهم إلا بموجب الشرع والقوانين أي ما اعتادوا عليه من الضرائب. مع الإشارة إلى عدم إلزام موظفي الديوان للتجار بوزن البضائع إلى بعد عملية البيع أو المصالحة على السعر المثمن في الديوان، وألا تتم عملية البيع إلا مع وجود شاهدين عدلين ألا وهم شهود القبان، ويعطى البائع والمشتري نسخة من عقد البيع في حال طلبا ذلك، ويعاقب الشاهد إذا امتنع عن ذلك عن طريق التشهير به(١).

بالإضافة إلى تأمين تجار الأراغون من السرقات، حين ألزم الدلال أو السمسار الوفاء بحقوق التجار بدفع ثمن البضائع. فعندما يحصل تأخير أو غش من البائع أو المشتري يقع اللوم على الدلال أو السمسار بما أنهم هم من يعرّفوا التجار ببعض. لذا كان على هؤلاء أخذ الحيطة والحذر عند اختيار التاجر الذي سوف يتعاملون معه(٢).

وهنا يوضح لنا مدى أهمية وظيفة الدلال والسمسار في ميناء الإسكندرية خاصة في وسط تجاري، حيث ييسر من مهمة أي تاجر حين يستعين بهم لعرض بضائعهم بين كافة التجار، في الوقت الذي على الدلال أو السمسار لا يتعامل إلا مع تجار ثقاة؛ لأنه قد يتحمل مسؤولية التأخير أو الغش ونحو ذلك.

وإن واجهتهم مشكلة ما كضرر أو نهب على الذين استأجروا مركب خاص بالجالية الأراغونية، فلا تقع مسؤولية ذلك على القنصل أو التجار لا على أنفسهم ولا أموالهم، بينما يلزم الضمان المتفق عليه بين الأطراف الموقعة في عقد البيع والشراء(٣).

---

(١)Alarcon y Santon: Los Documentos Arabes Diplomatic, document n. ١٥٣, pp. ٣٧٢- ٣٧٣;

الطاهر أحمد مكي: "معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر بين سلطان مصر وملك أرغون"، ص ٥٥.

(٢) Alarcon y Santon: Los Documentos Arabes Diplomatic, document n. ١٥٣, pp. ٣٧٢- ٣٧٣.

(٣) Op_ Cit, pp ٣٧٢-٣٧٣;

الطاهر أحمد مكي: "معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر بين سلطان مصر وملك أرغون"، ص ٥٥

تبدو العملية التجارية كالعقد المترابط لا يمكن فصله، فليس البائع والمشتري أطرافها بقدر ما يكونان ركيزتان مهمتان، ولا يغنيهما عن الاستعانة بالترجمان والدلال والسمسار وشاهد العدل (الجهبذ) لتوثيق العقود وهكذا حتى يكتمل العقد وتنتهي بها صفقة البيع والشراء، أو حتى بالقنصل في حالة وقوع الضرر.

ذكرنا أن القنصل يشرف على جالية بلده أثناء تواجدها في الميناء، يعمل على رعاية مصالحهم خلال فترة تواجدهم في الميناء، وكان يتلقى نظير عمله مكافأة سنوية من خزانة الديوان، وتمثل دليلا للمحافظة على العلاقات بين بلده والدولة المملوكية، لكن ذلك لم يمنع من تعرضه إلى الكثير من الصعاب كأن يسجن أو يضرب؛ بسبب سوء العلاقات السياسية مثل القرصنة البحرية وخاصة من قبل القطلانيين، أو سياسة احتكار التوابل التي اتبعها بعض سلاطين المماليك(١).

حول هذا الموضوع نجد أن معظم المشاحنات بين دول البحر المتوسط يتعلق بهجوم سفن القراصنة القطالونيين وأحيانا بمشاركة القبارصة على مصر والشام في القرن ٩هـ/١٥م، وسرقة سفن المسلمين وسرقة ممتلكاتهم وبضائعهم، فما كان من سلاطين المماليك إلا اتخاذ مبدأ المسئولية الجماعية إزاء جميع الجاليات الأوربية تجارا وقناصلة، إلى حين عودة الأسرى والمسروقات وتعويضهم عما لحقهم من ضرر، مما يجعل من بعض الجاليات الأوربية كالبنادقة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية تجارها، فتسرع بإرسال سفير من جهتها لدى سلاطين المماليك لتؤكد براءتها من هذه الأعمال، مع مطالبتها بحماية تجارها وحجاجها من أي سوء.

أرسل بهذا الشأن دوق البندقية ميخائيل كتابا مع رسوله نيقولا البندقي إلى السلطان الناصر فرج في عام ٨١٤هـ/١٤١١م، يذكر فيه حادثة اعتقال القنصل البندقي وتجارهم في مدينة الإسكندرية بسبب الغارات المتكررة من الفرنج على سواحل دولة المماليك، مؤكدًا بأن ليس لهم يد في ذلك، موصيا السلطان خيرًا بالقنصل وبتجار موطنه وأن يحسن معاملتهم، ضمانا لاستمرار ترددهم على مصر مطمئنين(٢).

---

(١) ابن شاهين خليل الظاهري (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٣٢ه/ ٢٠١١م)، ص ٤٠؛ هايد: تاريخ التجارة، ج ٣، ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٨، ص ١٢٦-١٢٧.

وعندما تكررت اعتداءات القراصنة القطالونيين عام ٨١٩هـ/١٤١٦م، عمل السلطان المؤيد شيخ على تغريم الجالية القطالونية في الإسكندرية ودمشق ودفع تعويض للتونسيين مقدار ٣٠,٠٠٠ دوكا، وقد حاول القنصل التهرب من الدفع وتحذير زميله قنصل القطلانيين في دمشق المحكوم عليه بدفع تعويض مالي بسبب بيع تجار تونسيين في برشلونة كرقيق غدرا، إلا أن أخباره وصلت إلى مسامع السلطان فقبض عليهما وأمر بجلدهما، وانتهى ذلك بمغادرة الجالية القطالونية ميناء الإسكندرية بعد أن صادرت الدولة أموالهم وبضائعهم لاستيفاء التعويض المالي. كما وجهت اعتداءات أخرى إلى المسلمين غير القطالونيين، منها أنه اعتدى فرسان الإسبتارية على خمسة سفن قادمة من ميناء الإسكندرية عام ٩١٥هـ/ ١٥٠٩م وأسروا ما فيها من المغاربة واستولوا على بضائعهم، وأشيع بأن ذلك كان بالاتفاق مع السفن الفرنسية[١].

كما شكلت سياسة احتكار التوابل التي اتبعها بعض سلاطين المماليك عائقا كبيرا على التجار والقناصل على السواء، ففي عام ٨٣٢هـ/١٤٢٨م حينما أصدر السلطان برسباي قرار احتكار تجارة التوابل، أدى ذلك إلى شل حركة التجارة ما بين مصر والبندقية وجنوة، وتضرر نتيجة هذا الأمر القناصل التابعة لهم، واستمرت هذه الأزمة حتى سويت عن طريق المفاوضات في عام ٨٣٤هـ/١٤٣١م[٢].

ومن بين الأحداث التي وقع فيها قنصل البندقية ضحية اعتداءات أبناء بلده على المماليك، وكان ذلك بسبب إلقاء القبض على تجار مصريين في جزيرة رودس عام ٨٦٩هـ/١٤٦٤م؛ نتيجة خطأ من قبطان السفينة التابعة للبندقية -كانوا مسافرين بواسطتها-، ترتب على ذلك سجن قنصلهم في الإسكندرية ثأرا لما حصل مع التجار المصريين، وحتى يفك أسرهم[٣].

ومن هنا نرى مدى عناية سلاطين المماليك بميناء الإسكندرية، واهتمامهم بمنح العديد من الامتيازات التجارية للجاليات الأوربية المقيمين بها والمترددين إلى تلك

---

(١) أحمد دراج: المماليك والافرنج المماليك والافرنج في القرن التاسع الهجري/القرن الخامس عشر الميلادي، القاهرة، (١٩٦١م)، ص٢٤-٢٥؛ السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (١٩٨٢م)، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ ٣٧٠.

(٢) نعيم زكي: طرق التجارة الدولية، ص ٣٣٦.

(٣) هايد: تاريخ التجارة، ج ٣، ص ٣٣٠-٣٣١.

التنظيمات المينائية، من خلال رعاية التجار أثناء فترة تواجدهم في الميناء، وتسهيل العبور إلى بلادهم. في حين كانت هي نفسها الأكثر ضررا نتيجة أحداث سياسية لم تكن السبب فيها خاصة مثلما رأينا مع القناصل وسياسة دولة المماليك الانتقامية من قنصل البلاد التي تسببت في الاعتداء على أراضيها أو رعاياها. أيضا نتبين من تلك المعاهدات التي عقدتها دولة المماليك مع الممالك الأوربية الأعداد الكبيرة التي تفد إلى ميناء الإسكندرية من كل البلدان، بمختلف لغاتهم ولهجاتهم وثقافاتهم.